التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية وأثره في فهم النوازل المالية المعاصرة وتحقيق التنمية.

د. بوكرديد نورالدين

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية بقسنطينة

مقدمة:

مما لاشك فيه أن العلوم بمختلف أنواعها طبيعية كانت أو إنسانية أو اجتماعية يخدم بعضها البعض في مباحثها وإشكالاتها، ومن بين تلك العلوم الشريعة والاقتصاد، ونظرا للأهمية الكبرى للاقتصاد في واقعنا المعاصر، ولخطورة المشكلات الاقتصادية المتشعبة والمعقدة والمستعصية التي تعاني منها مختلف دول العالم الإسلامي وخاصة إشكالية تحقيق التنمية الاقتصادية ,وباعتبار المعاملات المالية والاقتصادية عند المسلمين ينبغي أن توافق الشرع ولا تخالفه, ولمكانة البعد الشرعي في هذه المعاملات وما ينتج عنه من ضرورة الاجتهاد في النوازل الاقتصادية الحديثة من لدن الفقيه المعاصر, إذ أن معرفة الفقيه الاقتصادي بالأزمات الاقتصادية، وأسبابها، وحلولها، وبالتجارب الناجحة، أو الفاشلة، والنظريات المتنوعة تعود بفائدة كبرى عليه، وعلى حلوله؛ وذلك أن الحكمة ضالة المؤمن أنا وجدها فهو أحق بها والحكم على الشيء فرع عن تصوره، وأن المطلوب أن نبدأ حيث انتهى الآخر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

لأجل كل هذه الحيثيات بات من الضروري التفكير وبجدية في مد الجسور والتواصل بين العلوم الشرعية والاقتصادية بغية إيجاد تكامل معرفي بينهما في الأوساط العلمية يسعى إلى الاستفادة والاستثمار المزدوج من معطيات العلمين خدمة لمصلحة الإنسان على وفق مقصود الشرع .

فيا ترى ما حقيقة التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية ؟ وما أثره في فهم النوازل المالية المعاصرة ؟ وكيف يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية ؟ وما هو واقعه وآفاق استشراف مستقبله في الأوساط العلمية الجزائرية؟

هذه إشكالات أردت أن أصيغ مداخلتي على أساسها وفق خطة قسمتها إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة .

المبحث الأول : مفهوم التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصاد

المبحث الثاني : أثر التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية في فهم النوازل المالية المعاصرة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث : واقع التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية في الأوساط العلمية الجزائرية, واستشراف مستقبله , جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة أنموذجاً .

الخاتمة : أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول : مفهوم التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الإسلامية والعلوم الأخرى:

التكامل المعرفي بين اللعلوم الإسلامية والعلوم الأخرى على مستوى المضمون، يظهر بوضوح في أن أي نازلة مطروحة اليوم على الفقيه المجتهد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهما كان نوعها تتجاذبها علوم وتخصصات مختلفة ومتعددة ، ولا يستطيع الفقيه المعاصر الحكم عليها والنظر فيها انطلاقا من رؤيته لتخصص واحد، بل لا بد من دراستها من منظور مختلف العلوم والتخصصات المتعلقة بالنازلة، وذلك بسلوك منهج الاجتهاد الجماعي عبر المجامع الفقهية إذا تعذر الاجتهاد الفردي من خلال مناقشة النوازل المعاصرة عبر مؤتمرات يدعى لها العلماء المجتهدون في العلوم الشرعية إلى جانب المتخصصين في العلوم المختلفة كالطب والسياسة والاقتصاد والاجتماع ...إلخ ، فيحدث التكامل المعرفي وتحصل الإحاطة بالنازلة من كل جوانبها وملابساتها ويتوصل فيها إلى قرار جماعي يحمل جانباً كبيراً من الصواب([1]).

وإذا كان التكامل المعرفي بين العلماء مطلوب، فإنه في شخصية طالب العلم المجتهد ضروري، يقول الدكتور جمال الدين عطية:" وإذا كانت ظروف المجتهدين في الماضي قد مكنتهم من الإحاطة بعلوم عصرهم وظروف معاصريهم الحياتية وأعرافهم التجارية، فإن تعقد الحياة المعاصرة والإغراق في التخصص الذي أصبح ظاهرة عامة، يدعو إلى التنبيه إلى أهمية مرحلة تعرف المجتهد على الواقعة محل الاجتهاد، وضرورة اعتماده في ذلك على معارف وخبرات غيره من المتخصصين في كل فرع من فروع المعرفة، وذلك ريثما يتيسر تخصص المجتهدين في كل فرع من هذه الفروع، بأن يجمع بين علوم الشريعة اللازمة للاجتهاد في فرع معين، وبين التخصص في هذا الفرع، إذ إن معالجة مشكلة ازدواج الثقافتين لا يتم إلا بتوحيد الثقافتين في شخص واحد، وأن تعاون المثقفين ثقافة عصرية تخصصية مع المثقفين بالعلوم الشرعية إنما هو خطوة مرحلية مؤقتة، وليست هي الحل السليم الدائم، والمقصود بتوحيد

[1]) الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، عبد المجيد السوسوة الشرفي، ص198 ، سلسلة كتاب الأمة ، العدد 62 ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ط 1418هـ – 1998م الدوحة ، قطر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثقافتين في شخص واحد، لا يعني جمع ثقافتين متنافرتين ومختلفتي الأصول والمناهج في شخص واحد، فهذا شبيه بالحل المرحلي الذي أشرنا إليه، وإنما المقصود هو تفاعل الثقافتين للخروج بثقافة واحدة متخصصة ذات أصول وضوابط إسلامية، وهو ما يعبر عنه بأسلمة المعرفة"([1]).

المطلب الثاني: المقصود بالتكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية:

يراد بالتكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية : ذلك التآلف والانسجام ومد جسور التواصل بينهما بغية إيجاد ربط ومزج معرفي بينهما في الأوساط العلمية الشرعية والاقتصادية ، يسعى من خلاله الفقهاء والاقتصاديون إلى الاستفادة والاستثمار المزدوج من معطيات العلمين خدمة لمصلحة الإنسان على وفق مقصود الشرع ([2])، كما أن هذا المصطلح يطلق ويتصف به الفقيه المجتهد والمفتي في قضايا المعاملات المالية القديمة والمعاصرة ، الذي له معرفة تخصصية بالعلوم الشرعية من فقه وأصول ومقاصد وآيات وأحاديث الأحكام ومعرفة أخرى بالاقتصاد ولو كانت سطحية علماً ونظاماً واقتصاداً كلياً أو جزئياً ونظريات ومدارس، فمعرفة الفقيه المعاصر بمختلف العلوم الاقتصادية إلى جانب فقه المعاملات والاقتصاد الإسلامي تجعله فقيها اقتصاديا جامعاً بين العمق الفقهي والاقتصادي قادراً على الاجتهاد والإبداع فيما يطرح عليه من مستجدات ونوازل متعلقة بعالم المال والأعمال، غير مكتف بتقديم الحكم الشرعي المناسب للنازلة المالية المعاصرة، بل يوجه

[1]) الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي ، عبد المجيد السوسوة الشرفي، ص199.

[2]) تقرير منشور بمجلة إنسانيات عن فعاليات الملتقى الدولي حول موضوع: التكامل المعرفي ودوره في تمكين التعليم الجامعي من الإسهام في جهود النهوض الحضاري في العالم الإسلامي ، يومي 14-15 أفريل 2010م ، بكلية الطب ، تلمسان ، من إعداد منور ماريف ، 83-85

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجتهاده كذلك إلى تقديم الحلول للمشكلات الاقتصادية والأزمات المالية التي يعاني منها مجتمعه كمشكلة الفقر والبطالة وارتفاع معدلات التضخم والسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة([1])، وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى بعض العلماء المسلمين الذين اتصفوا بهذا النوع من التكامل المعرفي فقدموا إسهامات جليلة للفكر الاقتصادي المعاصر ما زالت باقية إلى اليوم كابن خلدون من خلال كتابه " المقدمة" وأبو يوسف من خلال كتابه ا"لخراج" والداودي من خلال كتابه "الأموال" و "الإشارة إلى محاسن التجارة" للدمشقي "والكسب" للشيباني والخوارزمي من خلال إسهاماته في الاقتصاد الكمي والمقريزي من خلال كتابه" إغاثة الأمة لكشف الغمة" و"شذور العقود في ذكر النقود" و"المكاييل والموازين الشرعية" وغيرهم كثير ([2])، وقد كان الإمام الغزالي رحمه الله يشدد النكير على من يفصل بين علوم الشريعة وغيرها ، فيقسم العلوم كلها إلى ماهو من فروض العين أو الكفاية أو الاستحباب والإباحة ([3])، كما أننا نجد الإمام الشوكاني ينبه إلى ضرورة أن يكون للفقيه المعاصر إلمام بعلوم العصر كالاقتصاد مثلاً بالقدر الذي يحتاجه اجتهاده فيقول : " ولقد وجدنا الكثير من

---

[1])كيفية التجديد في فقه الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية ، د . علي محي الدين القرة داغي ،ص8-9-10، فعاليات الندوة الدولية حول التقنين وتجديد الفقه الإسلاميي المعاصر المنعقدة بقاعة امحاضرات بجامعة السلطان قابوس بن سعيد في أبريل 2008م .

[2]) منهجية التكامل المعرفي، د. فتحي حسن الملكاوي ، ص24 ، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط 2012م، وانظر مقالة منشورة بعنوان : مفاهيم في التكامل المعرفي، د . فتحي حسن الملكاوي ، ص3 ، موقع المعهد العالي للفكر الإسلامي ، المقريزي إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية ، عبد الحليم عمار غربي، ص3 ، إسهام الخوارزمي في الاقتصاد الكمي ، إبر اهيم محمد البطانية و سليمان وارد المساعد، ص12 ، المجلة الأردتية للدراسات الإسلامية ، 2008م .

[3]) إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي ، ج1\34 ، كيفية التجديد في فقه الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية ، د . علي محي الدين القرة داغي ،ص10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلوم التي ليست من علم الشرع نفعاً عظيماً وفائدة جليلة في دفع المبطلين والمتعصبين وأهل الرأي والبحث ومن الاشتغال بالدليل " ([1]) .

والتكامل بين العلوم الشرعية والاقتصادية في صياغاتها المعاصرة، يحتاج إلى العالِم الباحث الذي يستلهم هداية الله سبحانه في فهم مقاصد النصوص والأحكام، وكيفية تنزيلها على الوقائع والأحداث، ضمن إطار اقتصادي معاصر، وهذا الفهم والتحديد والكيفية جهد تحليلي تفكيكي أساسي. لكنَّ الباحثَ سوف يحتاجُ في الوقت نفسه إلى فهم الواقع الذي يتعلق بمجال العلوم الاقتصادية والمالية ، وهذا يعني بالضرورة قدرة الباحث على تفكيك القضية الاقتصادية وتحديد عناصرها وفهم آليات عملها وافتراضاتها النظرية الكامنة. وهذا التفكيك في المجالين شرط ضروري مسبق، إذا تحقق سيكون أساساً لتحقيق التكامل المعرفي بين المجالين في عملية تركيب نقدية إبداعية، يرافقها عادة تقويم للعناصر التي ستدخل في التركيب الجديد، وإنشاء شبكة العلاقات التي تصلها أو تجمعها أو توحدها لمقصد جديد، أو غاية جديدة، ويعقب ذلك توظيف المعلومات الشرعية والتقنيات الاقتصادية التي يقوم عليها هذا النوع من التكامل المعرفي في فهم الظواهر أو القضايا الاقتصادية موضع الدراسة، وتمييز العناصر المميزة للمعرفة في إطارها التكاملي، وتسهيل نَقل هذه المعرفة إلى الآخرين ،والتكامل المعرفي بهذا المعنى ليس عملية معرفية وحسب، وإنَّما هي عملية نفسية تربوية تستهدف تحرير العقل المسلم وتربي الوجدان المسلم وتنمي دافعية المسلم للإنجاز والإبداع والإصلاح ([2]) .

[1])إرشاد الفحول ، الشوكاني ، 1\ص156 ، كيفية التجديد في فقه الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية ، د . علي محي الدين القرة داغي ،ص10.

[2]) منهجية التكامل المعرفي ، د . فتحي حسن الملكاوي ، ص24 ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، ط 2012م، وانظر مقالة منشورة بعنوان : مفاهيم في التكامل المعرفي ، د . فتحي حسن الملكاوي ، ص3 ، موقع المعهد العالي للفكر الإسلامي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : التكامل المعرفي والحاجة لتكوين الفقيه الاقتصادي

إن ربط الاجتهاد الفقهي بمعرفة العلوم الاقتصادية يعتبر بحق من صميم العملية التجديدية في فقه الاقتصاد والمعاملات المالية المعاصرة، ومن ثمرات تحقيق التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية إنتاج الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي أو ما يسمى بالفقيه الاقتصادي ،و يبين الدكتور كمال حطاب العلاقة بين الفقه والاقتصاد فيقول بأن الفقه :"هو العلم الذي يبحث في استنباط الاحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية وبهذا ينتهي دور الفقه فهو يمتاز بالشمول والثراء والمرونة"([1]) ،أما علم الاقتصاد الاسلامي فيؤدي دوره في مرحلتين : إحداهما تتلخص في دراسة الظاهرة الاقتصادية وتبيان جزئياتها وتوضيحها بشكل كامل بحيث يتمكن الفقيه من الوصول الى الحكم بناءً على على جهد الإقتصادي ، والمرحلة الثانية فتكون ما بعد إطلاق الحكم الفقهي على الظاهرة حيث يقوم الاقتصادي بدراسة الآثار المترتبة على اطلاق الحكم الفقهي على المسالة الإقتصادية ومقارنة المفاسد بالمصالح المترتبة عليها، ومطابقة ما نتج عنها مع مقاصد الشريعة([2]).

وينحو الدكتور رفعت سيد العوضي نفس المنحى فيعتبر التأليف في الاقتصاد الاسلامي يمر بمرحلتين : مرحلة التعرف على الحكم الفقهي (الفقه)، تليها مرحلة التعرف على الواقعة أو الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم الفقهي. وبناءً على ما سبق فإن الإقتصاد الإسلامي يتكون من مرحلتين : مرحلة الفقه ومرحلة الاقتصاد ، فالفقه الإقتصادي :" إعمال العقل في الدليل لاستنباط الحكم الذي يحكم الظاهرة الاقتصادية والاقتصاد الإسلامي: هو إعمال العقل

[1])منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي ، وعلاقته بالنصوص الشرعية ، الحطاب كمال توفيق محمد ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، مج 16 ص 10 ، 2003م

[2]) منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي ، وعلاقته بالنصوص الشرعية ، الحطاب كمال توفيق محمد . ص11-12 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الحكم الذي حصلنا عليه لتحديد الظاهرة الاقتصادية، التي ينشئها الحكم ، وتحليلها، والتأثير فيها، والتنبؤ به ([1])، فهناك تكامل معرفي بين الفقه والاقتصاد ، وإذا اجتمعا معاً يشكلان الاقتصاد الإسلامي الذي ينتج لنا فقيهاً اقتصادياً .

ولتبيان العلاقة بين الفقه والاقتصاد والحاجة إلى التكامل المعرفي بينهما نورد المثال المتعلق بموضوع الصرف ، فلو أخذنا النقود الورقية كنموذج للعملات النقدية سيكون دور الإقتصادي في بيان تفاصيل وخبايا النقود الورقية، وكشف أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الذهب والفضة والفلوس وتوضيح ما يتعلق بثمنيتها، ثم بعد ذلك يأتي دور الفقيه في دراسة التشابه في علة الثمنية على ذُكر في النصوص الشرعية وثمنية النقود الورقية حسب ما تبيّن له مما قدمه الاقتصادي، ثم تأتي الخطوة التالية بإطلاق الحكم الفقهي على النقود الورقية ، ويعود الإقتصادي من جديد ليدرس الآثار الإقتصادية التي ترتبت على اطلاق الحكم الفقهي على النقود الورقية في عقد الصرف ([2]).

وكنموذج آخر لما ذكرنا هناك نوع مستحدث من بيوع الصرف اسمه صرف الأجل، إذا جاء السائل عن حكم بيع صرف الاجل الى الفقيه لن يستطيع الفقيه الاجابة عن حكمه، اذا لم يكن يعرف ماهيته، بالتالي سيكون دور الاقتصادي متمحوراً في المرحلة الاولى حول بيان ماهية صرف الاجل للفقيه فيقول مثلا بانه بيع يتم فيه تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. ويُستعمل لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات، حيث يكون

[1]) موقع اسلام ويب ، كتاب الامة: الأقتصاد الإسلامي المرتكزات- التوزيع – الاستثمار – النظام المالي لرفعت سيد العوضي.

[2]) دور الباحث في الاقتصاد الإسلامي ، بين علم الفقه والاقتصاد ، دراسة منهجية ، أحمد نحمد محمود نصار ، ص18-19

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد وهو سعرالصرف بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد ([1]).

عندئذ تتوضح صورته للفقيه فيطلق الحكم الشرعي عليه، ويعود الاقتصادي لدراسة الاثار التي ترتبت على اطلاق هذا الحكم على البيع ([2]).

ويؤكد الدكتور قطب الريسوني في دراسة له أن تعامل الفقيه مع القضايا الاقتصادية والمالية عامة و المصارف الإسلامية خاصة يتطلب تمتعه بالحس الاجتهادي، وألا يكون فقيها تقليديا، يحفظ النصوص، ويسرد الأدلة، ولكن ينبغي أن يتصف بالقدرة على الإفتاء المبني على قواعد أصولية سليمة، تأخذ الواقع المعيش بعين الاعتبار، له علم بالنص الشرعي ودراية بالواقع، ويجنح الكثير من المتخصصين إلى أن غياب التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية والفصل وعدم الربط والمزج بينهما في تكوين المفتين وأعضاء الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية والقائمين على شركات ومؤسسات التأمين الإسلامية من أهم جوانب القصور والضعف في عملها ، هنا فالحاجة ملحة وضرورية لوجود الفقية الاقتصادي[3]

[1])نحو تأهيل احتهادي لأعضاء هيئة الفتوى بالمصارف الإسلامية ، رؤية في تفعيل الممارسة الشرعية ، ص23 ، صناعة الفقيه الاقتصادي بالمصارف الإسلامية ، عبد الحافظ الصاوي ، ص2 ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 532 ، 3-9-2010م ،

[2]) منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي ، وعلاقته بالنصوص الشرعية ، الحطاب كمال توفيق محمد ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، مج 16 ص32

[3]) نحو تأهيل احتهادي لأعضاء هيئة الفتوى بالمصارف الإسلامية ، رؤية في تفعيل الممارسة الشرعية ، ص23 ، صناعة الفقيه الاقتصادي بالمصارف الإسلامية ، عبد الحافظ الصاوي ، ص3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : أثر التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية في فهم النوازل المالية المعاصرة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: أثر التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية في فهم النوازل المالية المعاصرة

الفرع الأول: تعريف فقه النوازل المالية المعاصرة وأهمية الاجتهاد فيه والخطواط المتبعة في ذلك

يمكن تعريف فقه النوازل باعتباره عَلَمًا ولقبًا بأنه : "معرفة الأحكام الشرعية للوقائع المستجدة المُلِحَّة" ([1])،أو هو: " الوقائع التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد " ([2]) ، وإذا أضيف إلى فقه النوازل مصطلح " الاجتهاد المالي المعاصر " فهو : القضايا المالية التي استحدثها الناس في العصر الحديث([3]) أو القضايا التي تغير موجب الحكم عليها نتيجة التطور وتغير الظروف([4]) أو القضايا التي تحمل اسماً جديداً ([5])أو القضايا التي تتكون من عدة صور قديمة([6]) ([7]).

---

[1]) ضوابط فقه النوازل ، عبد الله محمد اللاحم ، ص16 ،

[2]) منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة ، مسفر بن علي القحطاني ، 1\92

[3]) مثل النقود الورقية وشركة المساهمة وزكاة الأسهم والسندات وغيرها ....

[4]) مثال ذلك اشتراط الفقهاء قديماً تسليم مفتاح العقار للمشتري لكي يتحقق تسليم العقار، فهذا الشرط لم يعد لازماً في هذا العصر ،بعد نشوء السجل العقاري ؛ حيث يكتفى بتسجيله فيه.

[5]) مثل عقود المناقصات والتوريدات والمقاولات .....

[6]) كبيع المرابحة للآمر بالشراء فهو يتكون من عدة صور وعد من المشتري للبنك الإسلامي ، بشراء السلعة مرابحة ثم عقد بيع بين البنك والبائع ، وأخيراً عقد بين المشتري والبنك بعد قبض البنك السلعة .

[7]) بحوث لبعض النوازل الفقهية المعاصرة ، عبد الله بن محمد الطريقي ، ص3-4 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر الاجتهاد في النوازل المالية المعاصرة محاولة لتجديد الفقه الإسلامي وإحياء ما انطمس من معالمه ، لذلك الحاجة قائمة إلى ضرورة إيجاد معلمة متكاملة تستوعب قضايا العصر ومسائله المستجدة على هدي الشريعة الإسلامية.

إن تصور النازلة وفهمها فهمًا صحيحًا ودقيقاً على وفق المنهج الوسطي المعتدل في النظر والإفتاء يتطلب اتباع مجموعة من الخطوات([1]) تتمثل فيما يلي :

التوجه إلى الله بالدعاء والذكر ثم جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع فتحليل القضية المركبة إلى عناصرها الأساسية و عرض القضية المستجدة على النصوص الشرعية من الكتاب والسنة و الإجماع ،وعلى أقوال الصحابة واجتهاداتهم ، وإن لم نجد فيها ما يمكننا من الاستنباط نلجأ إلى النظر في اجتهادات أئمة المذاهب في كتب الفقه،و في كتب الفتاوى الفقهية القديمة والمعاصرة لاحتمال وجود سوابق فقهية ، وفي قرارات المجامع الفقهية والندوات الفقهية المتخصصة وفي الرسائل العلمية المتخصصة كرسائل الدكتوراه والماجستير، والمجلات العلمية المحكمة ، وإذا لم نجد فيما سبق نعيد النظر فيها وما يترتب عليها من مصالح ومفاسد و نسلك مسلك الاجتهاد المقاصدي فيها .

وكخلاصة يمكن القول: إن النظر في أي نازلة من النوازل المالية المعاصرة يتطلب توفر شروط الاجتهاد، والبدء بالتصور الصحيح للمسألة ثم التكييف الفقهي لها ([2])برد المسألة إلى أصل من الأصول الشرعية كالنص أو

[1]) المعاملات المالية المعاصرة ، عثمان شبير ، ص34 .

[2])يعرف التكييف الفقهي بأنه تحديد لحقيقة الواقعة المستجدة لإلحاقها بأصل فقهي، خصه الفقه الإسلامي بأوصاف فقهية، بقصد إعطاء تلك الأوصاف للواقعة المستجدة عند التحقق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإجماع أو التخريج([1])على نازلة متقدمة أو على قاعدة فقهية أو فتوى إمام متقدم أو الاستنباط ([2])، ثم التطبيق أي تنزيل الحكم الشرعي على المسائل النازلة ([3]) .

الفرع الثاني : مكانة التكامل المعرفي فهم النوازل المالية المعاصرة

يعد التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية بالنسبة للفقيه الاقتصادي أمر محوري في عمله الاجتهادي الفقهي المالي المعاصر و مرتكز أساسي في البحث عن الحكم الشرعي المتعلق بالمستجدات والنوازل المالية المعاصرة وبلوغ دوجة الصواب فيه ، وتزداد أهميته والحاجة إليه خاصّة في المستجدات والنوازل المالية المعاصرة **عندما يتعلق الأمربمعرفة الأسباب التي تجعل الأحكام تتغيّر** بتغيّر الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد والبيئات، **وبعض هذه الأسباب قد لا تتيسر للفقيه الناظر في النازلة المستجدة، وبالتالي يكون في حاجة إلى عالمٍ بتلك الأسباب** أو بسبب منها ، ويتعين ذلك إذا كان السبب المؤدّي للتغيير هو: المصلحة أو الحال أو العرف أو نحو ذلك مما جعل بقاء الحكم على ما كان لا يحقق مقصود الشارع في المكلفين. وهذا يستوجب معرفة المتغيّر في الزمان الداعي لتغيّر الحكم بسببه([4]) ، كما تزداد الحاجة إلى

من المجانسة والمشابهة بين الأصل والواقعة المستجدة في الحقيقة ،. التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، شبير، محمد عثمان، ص 30 دار، القلم، دمشق ، 2004 .

[1]) التخريج فهو نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها، والتسوية بينهما فيه ، ضوابط فقه النوازل ، عبد الله محمد اللاحم ، ص23

[2]) ضوابط فقه النوازل ، عبد الله محمد اللاحم ، ص23

[3]) المعاملات المالية المعاصرة ، شبير ، محمد عثمان، ص35 .

[4]) مستجدات العصر ومظاهر اتكامل المعرفي في التعامل الفقهي ،أ . عبد الله الزبير عبد الرحمن، ص26 ، المؤتمر العلمي العالمي الثاني ، التكامل المعرفي بين الوحي والكون ، مركز البحوث للقرآن والستة النبوية ، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية السودان ، يناير 2002م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية بالنسبة للفقيه في المستجدات والنوازل المالية المعاصرة **في الأمور التي لا يستطيع الناس الاستغناء عنها للضرورة والحاجة** ولصعوبة الاحتراز منها وكثرة انتشارها ،**فهذا مما عمت به البلوى** فلا بدّ من فعله، ومثاله الحاضر: **إعادة التأمين في الشركات العالمية،** فلا بدّ من وقوع الشركات الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين في الربا والفائدة. **ومثل ضرورية هذا التأمين في تلك الشركات لا يقدّرها إلا أهل الاختصاص،** أو يكون الفقيه ملماً بتفاصيل ذلك فيقدر على التقدير، فيكون جامعاً بين علم الشريعة وغيره، فتكاملت المعرفة عنده، أو احتاج لغيره فتكاملت المعرفة عنده بغيره، وتعظم الحاجة إلى التكامل المعرفي في فهم المستجدات المالية **المعاصرة لأن الحكم على الشيئ فرع من تصوره، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة،** مما يعني أن الفقيه يجب عليه أن يبيّن للناس الحكم في وقت الحاجة ، وأنه لا يجوز له التأخير بالبيان حتى تنتهي الحاجة، حتى لا يقع الحرج للناس في دينهم، وهذا يستلزم أن **يكون الفقيه عالماً بكل ما يتعلق بالمسألة من أحوال وصفات** وما يترتب عليه في حالة المنع أو السماح ونحو ذلك، وهذا لا يتاح لكل فقيه ، **فيحتاج إلى ذوي الخبرة والتخصّص والعلم فيما وقع من نازلة مستجدة،** حتى يتمكّن من تصوّر المسألة تصوراً جامعاً يمكّنه من إلحاقها بما يناسبها من أحكام الشرع، وكذا مناسبة الحكم لمحله، فليس كل فقيه شرعي يستطيع تحصيل ذلك الحكم إلا بعلم زائد يتعرّف به على حال المكلف وظرفه وعُرفه وسائر ما يحيط به . ولذلك ربما يكون **في حاجة إلى من يعرّفه بذلك كله كمتخصص في علم الاقتصاد** ، خاصة في ضل تعقد وتشعب الحياة المالية والاقتصادية المعاصرة ، مما استدعى تقديم الحلول الفقهية المناسبة لها، ويقتضي ذلك النظر الجماعي فيها، بتعاون علماء الشريعة مع أهل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد في زمن ضعفت فيه أهلية الاجتهاد [1]، ناهيك عن الإلمام بقضايا العصر والمعرفة بالواقع. فصارت الحاجة إلى التكامل المعرفي ضرورية[2].

الفرع الثالث :أمثلة تطبيقية عن الحاجة إلى التكامل المعرفي في المستجدات المالية المعاصرة

إنّ الفقيه في المستجدات المالية المعاصرة يحتاج إلى ثلاثة أمور للوصول إلى الحكم الشرعي، هي: **التصور، معرفة إمكان الحصول والوقوع، وما يترتب على الحكم من آثار ومآلات** ، وفي هذه الأمور كلها يضطر الفقيه إلى **الاستعانة بالمتخصصين في العلوم الأخرى كالاقتصاد مثلا** ، وهذا ما قامت به العديد من المجامع الفقهية ومراكز الإفتاء([3]).

ففي مجال **تصور المسألة تصوراً صحيحا وفهمها فهما دقيقاً** نجد كثيراً من الباحثين الفقهاء قد **استعانوا في تصوّرالعديد من النوازل المالية المعاصرة كالبطاقات الائتمانية وسندات المقارضة** وكذا سندات التنمية والاستثمار وصكوك المشاركة وعقود المناقصات والمقاولات بأصحاب الخبرة والتخصص من الاقتصاديين([4]).

وفي مجال إمكان وقوع النازلة وتحققها يحتاج الفقيه الناظر إلى المستجدات إلى الاسترشاد بآراء علماء الاقتصاد في النازلة **فلا بدّ أن تكون واقعة، ولا بد من معرفة إمكان تحصيل ما يريد تحصيله** المكلّف في الواقعة

---

[1] راجع: الاجتهاد الجماعي أسسه وضوابطه،د. عبد الله الزبير،ص 22-23، مستجدات العصر ومظاهر اتكامل المعرفي في التعامل الفقهي،أ . عبد الله الزبير عبد الرحمن ، ص28.

[2] راجع: المرجع السابق نفسه. مستجدات العصر ومظاهر اتكامل المعرفي في التعامل الفقهي ،أ . عبد الله الزبير عبد الرحمن، ص30

[3])يراجع قرارات مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، مجلد مطبوع ، مستجدات العصر ومظاهر اتكامل المعرفي في التعامل الفقهي، أ . عبد الله الزبير عبد الرحمن ، ص31

[4]) يراجع قرارات مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، مجلد مطبوع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحوثة ، ومن ذلك على سبيل المثال **مسائل الربح الإلكتروني وأحكام إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة** ([1]).

كما أن تقدير الآثار والمآلات التي قد تترتب على الحكم الشرعي للنازلة المعينة مهم للغاية للفقيه حتى يُحكم الفتيا أو الحكم الشرعي الذي يناسبها، وقد يستعين الفقهاء بالخبراء من أصحاب العلوم غير الشرعية لتقدير هذه الآثار والمآلات، ومن ذلك على سبيل المثال **حكم تبييض الأموال وغسيلها وكذا حكم التسويق الشبكي والهرمي ومسألة ربط الأجور بتغير المستوى العام للأسعار في ضوء الأدلة الشرعية** ([2]).

فهذه بعض النماذج لمظاهر التكامل المعرفي ، تؤكّد ضرورته في التعامل الفقهي مع مستجدات العصر .

المطلب الثاني : أثر التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية بين المنظور الشرعي والاقتصاد الوضعي.

أولاً : تعريف التنمية الاقتصادية لغة واصطلاحاً

1 – تعريف التنمية الاقتصادية لغة

التنمية من النماء ، تعني الزيادة ، نما المال إذا زاد ، ونمى الشيء : أي ارتفع من مكانه إلى مكان آخر ، ونمى الشيء وأنميته إذا زاد وكثر فجعلته نامياً [3]

[1]) يراجع قرارات مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، مجلد مطبوع .

[2]). مستجدات العصر ومظاهر اتكامل المعرفي في التعامل الفقهي ،أ . عبد الله الزبير عبد الرحمن ، ص31

[3]) لسان العرب ، ابن منظور ، مادة نما ، 14\16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 – المقصود بالتنمية الاقتصادية في الإسلام

التنمية الاقتصادية في الإسلام تعني : السعي إلى تحقيق الكفاية الإشباعية من الحاجات الضرورية لجميع أفراد المجتمع عن طريق التوزيع العادل للثروة[1]

ويرى الدكتور إبراهيم يوسف أن مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام أوسع من ذلك فهو يتمثل في قيام المجتمع باستخدام الموارد المادية والبشرية التي وضعها الله تعالى تحت تصرفه أفضل في ظل المعرفة الفنية السائدة وتوزيع الناتج بما يحقق للناس حد الكفاية المتناسب مع حجم الناتج عبادة لله تعالى وقياماً بمهام الخلافة ففوق الرخاء المادي للمجتمع هدف أعلى هو أن يكون قائماً بمهام الخلافة التي تعني عبادة الله بتعمير الأرض ومن ثم يكون هدف التنمية في الإسلام بناء المجتمع القائم بأمانة الخلافة الذي يمثل الأمة الوسط التي تقيم معالم الحق([2]) .

وإذا تتبعنا نصوص الشريعة الإسلامية المتعلقة بالاقتصاد نجدها تُكثر من التشديد على كفاية الفقراء، والمساكين، والغارمين، والمحتاجين بشكل يدلل على أن هذه هي المشكلة الرئيسة، وليست الندرة أو زيادة الإنتاج أو النمو.وليس معنى ذلك أن الاقتصاد الإسلامي يحط من شأن النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج، ولكنه يجعلها في المرتبة الثانية من الأهمية بعد تحقيق الكفاية والحياة الكريمة لجميع أفراد الرعية [3]).

---

[1])التنمية في اوطن العربي ، النظرية والتطبيق ، عبد الله نحند قاسم ، ص95 ، وانظر التنمية الاقتصادية في السنة النبوية، د ، ضياء محمود محمد المشهداني ، بحث مقدم لملتقى الدولي حول نقومات تحقيق التنمية الشاملة في الاقتصاد الإسلامي ، المنعقد بجامعة قالمة ، ص347.

[2])التمو الاقتصادي ومقوماته، أبو شريف ، ص4 ، موسوعة المقالات العلمية ، بحوث إلكترونية.

[3]) التمو الاقتصادي ومقوماته، أبو شريف ، ص ،5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 - المقصود بالتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي

التنمية عند الاقتصاديين الرأسماليين تعني: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، أو هي الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها؛ كي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية ([1]) والاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو على مستوى المجتمع، لا على مستوى الأفراد ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله.

4- مقارنة بين النظرتين الإسلامية والوضعية

الاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها :زيادة الإنتاج للرفاهية ولرفع مستوى المعيشة عند مجموع الأفراد، لا عند آحادهم أما الاقتصاد الإسلامي فالتنمية تعني توفير الإنتاج الكافي للجميع أفرادهم وآحادهم وتوزيعه توزيعاً عادلاً عليهم والتركيز على زيادة دخل الدولة لتحقيق القوة اللازمة لنشر الدعوة ومواجهة الدول الأخرى، أما رفاهية الأفراد وتنمية ملكهم فإن الإسلام يشجع الأفراد عليها من خلال الحث على العمل وتحبيب الغنى والإنفاق والنهي عن المسألة، وينحصر دور الدولة في الإشراف، وتمكين الناس من تنمية ممتلكاتهم([2]).

الفرع الثاني:كيفية مساهمة التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

لخطورة المشكلات الاقتصادية المستعصية التي تعاني منها مختلف دول العالم وخاصة إشكالية تحقيق التنمية الاقتصادية ،فقد كان لا بد من الرجوع إلى هديه صلى الله عليه وسلم في الجانب الاقتصادي ،للتعرف على أهم المعالم والمبادئ التي استطاع من خلالها صلى الله عليه وسلم حل أعقد

[1])التمو الاقتصادي ومقوماته ، أبو شريف ، ص6 .

[2]) التمو الاقتصادي ومقوماته، أبو شريف ، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشكلات التي كانت في عصره،ففي فترة قياسية وجيزة في عمر التاريخ استطاع الرسول صلى الله عليه وسلم بناء جيل قرآني فريد ،لديه كافة الإمكانات للبناء والنهضة والتقدم ،كما استطاع تكوين نظام اقتصادي واضح المعالم يقوم على أساس العدل والإحسان ورفض الظلم والبغي والعدوان. وتعتبر التنمية الاقتصادية من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتأخرة. وتعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم أطروحات الأحزاب المتطلعة إلى الحكم، وعلى أساسها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، كما تجري على أساسها محاسبة الحكام من قبل شعوبهم ، وأصبحت التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل للهيئات التشريعية والمجالس التنظيمية في البلاد. ومن ثَـمَّ أصبحت مناقشة الميزانية، وأسعار العملات، ومعدلات النمو، والتضخم، والبطالة من أهم أعمال مجالس الشعوب وكافة الدوائر الحاكمة([1]) .

إن التكامل المعرفي بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي يستلزم معرفة الفقيه الاقتصادي بالأزمات الاقتصادية، وأسبابها، وحلولها، وبالتجارب الناجحة، أو الفاشلة، والنظريات المتنوعة تعود بفائدة كبرى عليه، وعلى حلوله ولذلك ينبغي للاجتهاد الإسلامي أن يتجه نحو إيجاد هذه الحلول من منطلقات تحل مشكلة الفقر، والفروق الطبقية، والتضخم ونحو ذلك، مما يسهم في تحقيق وسائل التنمية الشاملة ([2]) ،وهذا ما قام به مجمع الفقه الإسلامي بجدة من خلال تنظيمه للندوة الفقهية الاقتصادية في دورته الثامنة وطبعت في العدد

[1])النظام الاقتصادي في الإسلام ، د. مسفر بن علي بن محمد القحطاني ، ص6 ، المكتبة الشاملة ، التعاليم الاقتصادية في السنة النبوية ، أ د . كمال توفيق حطاب ، مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة ، 2007م .

[2]) كيفية التجديد في فقه الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية ، د . علي محي الدين القرة داغي ،ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثامن لمجلة المجمع والتي عالجت العديد من الموضوعات وقدمت حلولاً للعديد من الإشكالات الاقتصادية ، واستضيف للندوة العديد من الفقهاء والافتصاديين ومن بين الموضوعات التي درست بمنهجية التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية ما يلي([1]) :

- - تحليل من منظور إسلامي لمشكلة الأجور في ظل التضخم والعلاج المقترح ،إعداد د. عبد الرحمن يسري أحمد،أستاذ ورئيس مجلس قسم الاقتصاد ،كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

- - التضخم والربط القياسي ، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي ،إعداد الدكتور شوقي أحمد دنيا ،قسم الاقتصاد الإسلامي ،كلية الشريعة - جامعة أم القرى

- - ربط الأجور بتغير المستوى العام للأسعار بين الفقه والاقتصاد ،إعداد ،د. محمد أنس الزرقا ،مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي .

- ندوة قضايا العملة ،الربط القياسي للديون بعملة اعتبارية،إعداد، الدكتور رفيق يونس المصري.

- مشاكل البنوك الإسلامية والأسواق المالية وطرق استثمار الوقف والزكاة، من إعداد جمع غفير من فقهاء واقتصاديين.

المطلب الثالث : المصارف الإسلامية كتطبيق عملي للتكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر قضية المصارف الإسلامية ثمرة من ثمرات التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية ومرتكز من مرتكزات الاقتصاد الإسلامي سواء على مستوى التنظير أو التطبيق وقد ساعد على ذلك تنامي تيار الصحوة الإسلامية في الدول العربية والإسلامية الذي واكب حركات التحرر من

[1])مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثامن . جدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستعمار الغربي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، فقد شهدت الساحة العربية والإسلامية جهوداً فكرية كبيرة لتأصيل فكر الاقتصاد الإسلامي كبديل للأنظمة الوضعية الغربية التي انتقلت إلى الدول العربية والإسلامية مع قدوم الاستعمار، الذي زال وترك أنظمته الاقتصادية المادية التي لا تأخذ في اعتبارها القيم والأخلاق الإسلامية([1]) .

وقد واكب هذه الحركة الفكرية ظهور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، لتجسد فكر الاقتصاد الإسلامي في مجال التطبيق ، فظهرت الدعوات والتساؤلات حول مدى شرعية التعامل مع البنوك التقليدية المبنى على آلية سعر الفائدة كأداة لتسعير قيمة النقود الحالية وقيمتها المستقبلية .

وقد صدر قرار مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة عام 1385 هـ /1965م الذي أكد على أن الفوائد المصرفية من الربا المحرم، وما تلاه من مؤتمرات فقهية عالمية تؤكد على هذا المعنى([2]).

مهمة المصارف الإسلامية مساعدة التنمية الاقتصادية وتدعيمها بتوظيف رأس المال الموجود لديها من الودائع بأنواعها، وما يعود عليها من العمولات والإرباح في سبل متنوعة بالاستثمار على ضوء وهدى قواعد التشريع الإسلامي، فالمصارف الاسلامية هي مصارف استثمارية مشروعة وأعمال مفيدة بالدرجة الأولى هدفها تحقيق الكفاية ورفع مستوى المردود الاقتصادي، وتقديم الخدمة الاجتماعية المحتاجين والمعوزين([3]). وهي بعيدة كل البعد عن الاستغلال، وعن كل ما فيه إلحاق الضرر بالناس من أي وجه من الوجوه، ولذا فهي تتبع

[1]) المصارف الإسلامية بين وجوه القصور و تحديات العولمة ، بوكرديد نورالدين ، بحث غير منشور ، ص10.

[2])قرار مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة عام 1385 هـ /1965م

[3])أنظر: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، ص 4 ،نقلاً عن :بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، عبد الستار أبو غدة، بيت التمويل الكويتي، ص 11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسائل عديدة مشروعة في الاستثمار، للحصول على أفضل مردود بأنبل الأهداف والغايات،تتمثل في صيغ التمويل الشرعية المعروفة في فقه المعاملات المالية .

إنّه لا جدال حول كون المصارف الإسلامية قد فرضت نفسها واحتلّت رقعة واسعة على خريطة حياتنا الاقتصادية والمالية ،ومع كل ما يمكن قوله من إيجابيات حول هذه الظاهرة فلم تخل من الكثير من الثغرات ووجوه القصور كما إنّها مواجهة بالعديد من التحدّيات التي تقلّل من نموّها وتطوّرها.

وإذا ما قدّر لأية ظاهرة أن تبقى و تترسّخ فعليها أو على القائمين عليها مداومة النظر فيها وأن تقف بين الحين والحين وقفة تقويم جاد، وعلى القائمين على هذه البنوك ضرورة ترشيد مسيرتها آخذين في الحسبان ما هنالك من ثغرات وتحديات وبهذا تحافظ البنوك الإسلامية على نفسها وتحتفظ بحصتها في السوق المالي العالمي إن لم تكتسب مساحات أوسع على خريطة هذه السوق. كما أنه لا بد من زيادة التعاون بين البنوك الإسلامية كضرورة لمواجهة ما قد يطرأ من عقبات ووجوه قصور وثغرات في عملها المصرفي على المستوى الشرعي والتشغيلي والإداري والفني والتنظيمي'بالإضافة إلى أنه لا بد من العمل على تجنب السلبيات الناتجة عن تركيز نشاطها على صيغة المرابحة بنسبة كبيرة، باعتبار أن هذه البنوك مازالت هياكلها تقليدية وهناك قصور في فهم وتطبيق الصيغ الإسلامية 'فينبغي أن ننظر حسب أحد المتخصصين بأمانة وموضوعية إلى مؤسساتنا المالية الإسلامية القائمة، فنحلل أعمالها وننفي عنها شوائبها ونردها إلى الالتزام بأساسيات النموذج الاقتصادي الإسلامي المطلوب... وهذا الطريق في تقدير أحد الباحثين طويل جداً وغير مقدور عليها عملياً وإجرائياً،وعلينا أن نعمد إلى الإفادة مباشرة مما أصاب التجارب القائمة من خلل وقصور وتقديم النموذج الصحيح للمؤسسة المالية الإسلامية التي تلتزم أساسيات الفكر الاقتصادي الإسلامي والمستوفية للشروط الموضوعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنه لا بد من تفعيل دور الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية لتشمل كل تفاصيل الصناعة المصرفية الإسلامية [1].

المبحث الثالث: واقع التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية في الأوساط العلمية الجزائرية، واستشراف مستقبله ، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة أنموذجاً.

المطلب الأول: واقع التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية في الأوساط العلمية الجزائرية

إن التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية في مناهج ومقررات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر يتأكد حضوره فقط في كليات ومعاهد العلوم الإسلامية بدرجة أقل بمعدل ثلاثة مقاييس اقتصادية في مختلف السنوات بالنسبة لتخصص الفقه والأصول مقابل أغلبية شرعية وفي جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بدرجة أكبر نوعاً ما ، لكن لا يصل إلى مستوى الجامعات الإسلامية العالمية التي بلغت أشواطاً كبيرة في هذا المجال ، أما على مستوى كليات العلوم الاقتصادية والتجارية بمختلف جامعات الوطن فالتكامل في هذا المجال غائب تماماً مقابل ابتعاد عن كل ما هو شرعي 'له علاقة بالعلوم الاقتصادية ، مع ملاحظة توجه العديد من الطلبة والباحثين وأساتذة الاقتصاد مؤخراً في هذه الكليات إلى البحث في الصيرفة والمالية الإسلامية .

المطلب الثاني: واقع التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

[1]) المصارف الإسلامية ثغرات وتحديات ، أحمد النجار ص6 ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، محمد حمدي ، نقلاً عن الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الإسلام، د: حسن عبد الله، ص 92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد بذلت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة منذ تأسيسها جهوداً جبارة في مجال تحقيق التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية والعلوم الأخرى عموماً والاقتصادية خصوصاً ، الأمر الذي جعلها تتبوأ مكانة رائدة من بين مثيلاتها في الجامعات الإسلامية العالمية سواء على مستوى المقاييس المدرسة أو البحث العلمي ، فالطالب في السنة أولى جذع مشترك علوم إسلامية يتلقى إلى جانب العلوم الشرعية مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد ، كما يدرس في السنة الثانية تخصص فقه وأصول إلى جانب العلوم الشرعية مقياس المالية العامة ، ليأتي في السنة الثالثة في نفس التخصص ويدرس إلى جانب مواد تخصصه مقياس الشركات والبنوك([1]).

ويزداد حجم التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية خاصة في تخصص المعاملات المالية المعاصرة حيث تزداد دراسته للمقاييس الاقتصادية كالنظام المالي الإسلامي والاقتصاد النقدي والمصارف الإسلامية والمالية العامة وعمل البنوك والأسواق المالية إلى جانب المقاييس الشرعية ، وذلك على مستوى ليسانس ماستر دكتوراة ([2]).

ويبلغ التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية ذروته في جامعة الأمير عبد القادر من خلال إنشاء كلية للشريعة والاقتصاد وقسم للاقتصاد والإدارة بشعبتيه الاقتصاد الإسلامي والبنوك والتأمينات ، وفي الأفق شعب جديدة، وإن المطلع على البرامج البيداغوجية بهذا القسم يلحظ بصمات التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية الذي يتمثل في

[1]) هذه المعلومات مأخوذة من دليل الطالب ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، ط،2011م.

[2])أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي، تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر، ص5-6-7، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فبراير 2011م، غرداية ' الجزائر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تزاوج المواد الاقتصادية مع الشرعية التي لها علاقة بالاقتصاد مباشرة والتي تعد ضرورية لتخريج إطار اقتصادي ملم ومتشبع بالتكوين الشرعي وتتمثل تلك المواد الشرعية المدرسة في قسم الاقتصاد والإدارة في آيات الأحكام المالية،أحاديث الأحكام المالية ، فقه المعاملات المالية ، فقه الزكاة والوقف ، القواعد الفقهية، مقاصد الشريع ، أصول الفقه([1]) .

ومن خلال تدريسي لبعض المقاييس في هذا القسم أسجل الملاحظات الآتية:

أ – ينبغي أن تهدف مادة فقه المعاملات إلى إلمام الطالب في هذين التخصصين بالمعرفة الكافية بأحكام المعاملات الشرعية بأنواعها المختلفة ، مع إيضاح ما يستجد من أنواع المعاملات المالية المعاصرة وبيان أحكامها الشرعية وربط ذلك بالتطبيقات المعاصرة في المؤسسات والمصارف المالية؛ لأننا نعتقد أن معاملات المصارف لم تأخذ الحيز الكافي في مقرر فقه المعاملات، وحيث أن كل المؤسسات ومعظم الأفراد لهم معاملات مع المصارف قد يكون من المناسب إعطاء مساحة كافية لهذه المعاملات والتخريجات الفقهية لكل منها؛ أي مدى توافقها مع الشرع، وعليه أقترح ما يلي:

- – تعميم مقياس فقه المعاملات على جميع السداسيات حتى يستوعب جميع الموضوعات المنضوية تحته.
- أقترح إضافة حصة تطبيقية لمقياس فقه المعاملات لتعميق المعارف الخاصة به –

ب – ينبغي إدراج مقياس: قضايا فقهية اقتصادية معاصرة أو قضايا في الفقه المالي أو فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة، على الأقل في

[1]) أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي ، تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر ،نموذجاً ،سعيد دراجي، ص8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة الثالثة حتى تكمِّل معرفياً ما يقابله في الاقتصاد الوضعي، فلا يعقل أن يدرس الطالب قضايا اقتصادية ومالية ومصرفية ولا يعرف رأي الشرع فيها.

ج – بالنسبة لتدريس آيات وأحاديث الأحكام أرى ضرورة التنويع في التدريس بينهما والتركيز على الموضوعات الاقتصادية والمالية في جميع سنوات التخصُّصين حتى تستوعب جميع الآيات والأحاديث المتضمنة للأحكام الاقتصادية والمالية.

إن المقاييس السابقة مهمة وكفيلة بضمان تخريج طالب الاقتصاد ملم بالمواد الشرعية التي لها بالاقتصاد مما يسهم في إنتاج الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي باعتباره ثمرة التكامل المعرفي بين العلمين الشرعي والاقتصاد خاصة إذا علمنا أن الطالب في هذا القسم زيادة على المواد الشرعية السابقة يقوم بدراسة العديد من العلوم الاقتصادية كالاقتصاد الكلي والجزئي وتاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية والرياضيات المالية والإحصاء وتسيير الموارد البشرية واقتصاد المؤسسة ومراقبة التسيير والجباية واتخاذ القرار والاقتصاد النقدي والاسواق المالية والتجارة الدولية والمنظمات والمؤسسات الدولية والشركات العابرة للقارات([1]) .

وما يلاحظ على هذه المقاييس وطريقة تدريسها في قسم الاقتصاد الإسلامي هو تدريسها من وجهة نظر وضعية والحال ينبغي أن نظيف تدريسها من منظور إسلامي ، وقد حاول الدكتور رفعت العوضي ، الأستاذ بجامعة الأزهر وغيره من الباحثين أن يقدما رؤية مستقبلية بشأن تدريس العلوم الاقتصادية السابقة من منظور إسلامي ، وحول ذلك يقول الدكتور رفعت العوضي :"إن الفكر الاقتصادي الوضعي على النحو الذي يعرفه الاقتصاديون

[1]) هذه المعلومات مأخوذة من دليل الطالب ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، ط 2011م، أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي ، تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر ،نموذجاً ، سعيد دراجي، ص12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى النحو الذي يعرف به في كل الجامعات ومنها جامعاتنا هو تاريخ للفكر الاقتصادي للإنسان الأوربي، ولا يحمل أي إسهامات للمسلمين أو الأمم الأخرى ، وجميع الكتب التي عن تاريخ الفكر الاقتصادي سواء باللغة العربية أو بغيرها من اللغات لا تؤرخ إلا لفكر الرجل الأوربي، ...وإذا كان التاريخ الاقتصادي الذي يدرس الآن في معاهد الإقتصاد الوضعي وأقسام الاقتصاد الإسلامي يقصر على تدريس التاريخ والفكر الاقتصادي الأوربي بكل ما يحمله من الاقتصادي للعالم كله وليس لأوربا وحدها " ([1]) ،ويقدم الدكتور العوضي مقترحاته بشأن دراسة الفكر الاقتصادي في الإسلام وذلك بدراسة الاقتصاد الإسلامي في مرحلة التشريع وهي مرحلة عصر النبوة ثم القرن الأول الهجري حتى القرن الذي نعيشه ..([2])

المطلب الثالث : نظرة تقييمية استشرافية للتطبيق العملي للتكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية في جامعة الأمير عبد القادر

إن التطبيق العملي للتكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية في جامعة الأمير عبد القادر من خلال كلية الشريعة والاقتصاد وأقسامها وخاصة قسم الاقتصاد والإدارة يعد تجربة فريدة من نوعها وطنياً وعالمياً ينبغي أن تثمن وتفعل ، فعلى الرغم من نجاح التجربة إلى حد ما ما زالت في رأيي المتواضع تشوبها عدة نقائص ، مثلها مثل الجامعات الإسلامية كالأزهر وغيره ، ومن أهم هذه النقائص :

- عدم المزج الجيد بين العلوم الشرعية والاقتصادية -

[1])تقريرعن ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، من تنظيم الأزهر الشريف بالتنسيق مع مركز صالح كامل للأبحاث والدراسات التجارية والإسلامية ،مجلة منار الإسلام، ص59.

[2])المرجع نفسه ص59-60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم مواكبة المنهج للتطورات النظرية والتطبيقية الحاصلة في مجال الاقتصاد الإسلامي-

- قلة الحجم الساعي المخصص للمواد الشرعية خاصة التي لها علاقة بالاقتصاد الإسلاميكفقه المعاملات بشقيه القديم والمعاصر .

- -غياب الدراسات المقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي في بحوث الطلاب على مستوى الليسانس والماستر ومن ثم بيان أوجه الشبه والخلاف ، بيتحقق بعدها التكامل المعرفي للطالب بين العلمين .

- نقص في بيان المنظور الإسلامي للمقاييس الاقتصادية المدرَّسة للطالب .-

- -ضعف العلاقة بين القسم والمؤسسات الإسلامية التطبيقية العاملة في هذا المجال كبنك البركة والسلام مثلاً .

وفيما يلي أهم المقترحات التي أراها يمكن أن تسهم في تفعيل التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية عي جامعة الأمير عبد القادر([1]):

- -ضرورة المراجعة الدورية للمناهج والمقررات وتحيين المطبوعات .

- -السعي إلى إيجاد تصور مقترح لتطوير مناهج الاقتصاد الإسلامي من خلال تحديد هوية ومنهج وهدف الاقتصاد الإسلامي.

[1]) استفددت بعضاً من هذه المقترحات من بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، بعنوان تقويم مناهج أقسام الاقتصاد الإسلامي ، بالجامعات والمعاهد العليا السودانية ،بالتركيز على منهج الاقتصاد الكلي ،عز الدين مالك الطيب محمد ، أستاذ مساعد ، ص29، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد ، جامعة أم درمان الإسلامية – السودان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- -العمل على فتح ليسانس وماستر مهنيين العمل في مجال المصارف الإسلامية ومؤسساة الوقف والزكاة وشركات التأمين الإسلامية .

- القيام بدورات تدريبية للطلاب ووتنظيم زيارات للمؤسسات المطبقة للاقتصاد الإسلامي .-

- -زيادة تفعيل العلاقات التبادلية ، الداخلية والخارجية ، ومحاولة الرفع من كفاءة هيئة التدريس .

- -التفكير في إنشاء مخبر للاقتصاد الإسلامي وتأسيس مجلة خاصة به وعقد المزيد من الملتقيات والأيام الدراسية حول الموضوعات والقضايا الاقتصادية المرتبطة بالمصارف الإسلامية ومؤسسات الزكاة والوقف والتأمين التكافلي .

الخاتمة : لقد توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية :

1 – التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الإسلامية والعلوم الأخرى ، يستدعي تكاملا معرفياً بين العلماء في مختلف التخصصات التي تحيط بجوانب القضية المطروحة للنقاش والتي يُطلب إيجاد حل أوحكم شرعي لها ، كما لاينبغي استبعاد التكامل المعرفي في شخصية المجتهد الفرد من خلال تمكنه في تخصصه الشرعي يضاف إليه تحصيله ولو لثقافة سطحية في مختلف العلوم المساعدة على فهم النوازل المعاصرة كالعلوم الاقتصادية ، بغية تصور سديد للمشكلة وتقديم الحلول المناسبة لها ، ويتطلب ذلك تكامل في المصادر والوسائل والأدوات .

2 – التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية المنشود يتحقق بحسن الوصل و المزج والتفاعل والتآلف والانسجام بين المعرفتين الشرعية والاقتصادية بغية إيجاد ربط معرفي بينهما يسعى من خلاله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقهاء والاقتصاديون إلى الاستفادة والاستثمار المزدوج من معطيات العلمين خدمة لمصلحة الإنسان على وفق مقصود الشرع .

3 – التعامل السديد مع فقه الواقع الاقتصادي يتطلب الالتزام بالأصول الشرعية والمنطلقات العقلية في وصف الواقع الاقتصادي و عدم الجزم والقطع في توقع النتائج ورؤية المستقبل والاعتدال والتوازن في مصادر التلقي المتعددة والمتنوعة وتجنب المخاطر والمزالق .

4– التكامل المعرفي في المضمون بين العلوم الشرعية والاقتصادية فريضة شرعية من أجل فهم النوازل المالية المعاصرة وحسن الإفتاء فيها وضرورة اقتصادية بغية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

5– إن الحاجة ماسة في هذا العصر إلى صناعة الفقيه الاقتصادي والمفتي المالي والمصرفي الإسلامي والمحاسب والمراقب الشرعي ، والطريق الأسلم إلى إعداد هولاء التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية .

وفيما يلي أهم التوصيات والمقترحات التي أراها مهمة في هذا الموضوع:

1 – ضرورة توجيه الباحثين إلى دراسة المشكلات والقضايا الاقتصادية وإيجاد حلول لها وبيان أحكامها الشرعية على أساس التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية مستعينين بالاجتهاد الفردي والجماعي .

2 – التأكيد على أهمية التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية في فهم النوازل المالية المعاصرة وتحقيق التنمية الاقتصادية وضرورة التجديد في المناهج والربط بين فقه الواقع الاقتصادي ووالتطلعات المستقبلة .

3 - ضرورة الاستناد على فقه المقاصد في مجال البحث في قضايا الاقتصاد والمال والاستثمار والتجارة والصيرفة الإسلامية بغية تحقيق الأهداف المادية والاجتماعية المرجوة وفق مقصود الشارع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4– العمل على إدخال مقرر دراسي أو أكثر في العلوم الشرعية كالاقتصاد الأسلامي أو فقه المعاملات ضمن مناهج ومقاييس كليات الاقتصاد والتسيير والتجارة والمالية المتوزعة عبر جامعات الوطن حتى يتحقق التكامل المعرفي .

5– مطالبة أساتذة الاقتصاد الوضعي بتوجيه طاقاتهم العلمية في تطوير العلوم الاقتصادية التي يدرسونها في اتجاه بيان المنظور الإسلامي فيها وإعداد المطبوعات على هذا الأساس.

6- إيلاء أهمية للبحث العلمي في مجال التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية من خلال عقد الملتقيات والدورات التدريبية وإنشاء مخابر وفرق للبحث وإصدار المجلات في الجوانب المتعلقة بالفقه والإفتاء المالي والرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية ...

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com